

٨ - الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

عرض عام

العام^(١٠٦)، أكدت على أن عملية السلام بلغت مرحلة حرجية، سيحدد فيها مصير عملية بناء السلام عقد الانتخابات بنجاح وإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لحوالي ٨ ٠٠٠ مقاتل سابق، وهما عمليتان تم تأخيرهما حتى ذلك الحين. وقالت إن اللجنة الانتخابية المستقلة أوصت بتحديد تاريخي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ كموعدين للجولتين الأولى والثانية من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، على التوالي. وانتقلت الممثلة الخاصة إلى الحالة الأمنية، فقالت إن الهجمات المستمرة التي يشنها جيش الرب للمقاومة على السكان المدنيين في مقاطعات الجمهورية الجنوبية الغربية تزيد من تدهور الحالة الأمنية. وأكدت على أن المكتب يعمل على نحو وثيق مع أربع بعثات لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة في المنطقة من أجل رصد أنشطة جيش الرب للمقاومة، لكنها أقرت بالحاجة إلى اتباع نهج إقليمي أكثر تنسيقاً لمكافحة التهديد الذي يشكله هذا الجيش^(١٠٧). وأشار ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أنه على الرغم من أن كلا من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية تتفق على أن الأمن ضروري من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في بلد عرضة للتمرد الداخلي، فإن وجود المتمردين الأجانب وقطاع الطرق لم يجعل الأمور أسير^(١٠٨).

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة، التي عرضت تقرير الأمين العام، وقدمت معلومات مستكملة عن الأعمال التحضيرية

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ست جلسات واتخذ قراراً واحداً وأصدر بياناً رئاسياً واحداً فيما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واستمع إلى أربع إحاطات قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بشأن أنشطة كل منهما. وركز المجلس على التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وكذلك على التحديات التي تواجه إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والانكباب على إصلاح قطاع الأمن، وضمان الأمن في الشمال الشرقي من البلد.

وقام المجلس مرتين بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى^(١٠٤)، لمدة سنة واحدة ثم لمدة ١٣ شهراً^(١٠٥).

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: الإحاطات المقدمة من الممثلة الخاصة للأمين العام، والعملية الانتخابية، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأثناء عرض تقرير الأمين

(١٠٤) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(١٠٥) S/PRST/2010/26 والقرار ٢٠٣١ (٢٠١١).

(١٠٦) S/2010/295.

(١٠٧) S/PV.6345، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٠٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

التسجيل في هدوء. وأقر المجلس بما أحرز حتى ذلك الوقت من تقدم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ودعا كافة الجماعات السياسية - العسكرية إلى اتخاذ التدابير الضرورية من أجل الانتهاء، دون تأخير، من عملية نزع السلاح والتسريح بصورة شفافة ومسؤولة. وحدد المجلس دعوته لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إحياء الجهود الرامية إلى إصلاح مؤسسات قطاع الأمن، الذي يشكل عنصرا جوهريا من عناصر عملية بناء السلام، والتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب المتفشية، وتعزيز سيادة القانون وزيادة احترام حقوق الإنسان^(١١٢).

وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة مقدمة من الممثلة الخاصة، التي عرضت تقرير الأمين العام^(١١٣). وأشارت إلى أن الفترة المشمولة بالتقرير طغت عليها الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وقالت إن المراقبين الدوليين والوطنيين وصفوا الانتخابات بأنها كانت شاملة وسلمية رغم وقوع عدد من المخالفات. وأكدت على أن أكبر تحديين عاجلين هما النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية وتنفيذ اتفاقات السلام مع الجماعات المتمردة ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم على نحو مستدام، في إطار الإصلاح العام لقطاع الأمن^(١١٤).

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة، التي عرضت تقرير الأمين العام^(١١٥)، وقدمت معلومات مستكملة عن التطورات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

(١١٢) S/PRST/2010/26.

(١١٣) S/2011/311.

(١١٤) S/PV.6575، الصفحة ٣.

(١١٥) S/2011/739.

للاختبايات وعن الحالة الأمنية في البلد^(١١٦). وأفادت بأنه من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين قد قدموا دعما تقنيا وماليا كبيرا إلى اللجنة الانتخابية المستقلة، التي عُهد إليها بتنفيذ العملية الانتخابية. وفي ما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ذكرت أنه على الرغم من أن التحقق من المقاتلين السابقين في شمال غرب البلد قد اكتمل، يجب أن تفي أطراف الحوار السياسي الشامل بالتزاماتها كافة بحيث يتسنى المضي قدما في العملية ككل. وإذ شددت على أن الحكومة بحاجة إلى الوسائل والموارد الكافية للتصدي لانعدام الأمن، أشارت إلى أنها بذلت جهودا هامة من أجل بسط سلطتها وتوفير الخدمات في جميع أنحاء البلد^(١١٧). وقال ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى إن بلده يعدّ لإجراء انتخابات حرة ومنصفة وشفافة. غير أن هناك بعض المخاوف الحقيقية في عدة مناطق، مثل انعدام الأمن الذي تؤججه الجماعات المتمردة التي لم توقع بعد على اتفاق السلام الشامل وجماعات مسلحة مجهولة^(١١٨).

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا دعا فيه جميع أصحاب المصلحة الوطنيين إلى مواصلة ما يبذلونه من جهود للدفع قدما، وعلى وجه السرعة، بعملية إعداد وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية، وأحاط علما بالرسوم الرئاسية الذي حدد تاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ موعدا للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية، وباستكمال عملية

(١٠٩) S/2010/584.

(١١٠) S/PV.6438، الصفحة ٤.

(١١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولاحظ مع القلق عدم وجود استراتيجية وطنية ناجحة وذات مصداقية، وأهاب في هذا الصدد بالحكومة أن تعود إلى إجراء حوار مجد مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بطرق منها على وجه الخصوص مراعاة خريطة الطريق المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن التي صاغها المكتب استجابة لطلب الحكومة المساعدة لإحياء عملية إصلاح قطاع الأمن.

٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: الإحاطات المقدمة من رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام

في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدم رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام بانتظام معلومات مستكملة إلى المجلس بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي شمل العملية الانتخابية، وإصلاح قطاع الأمن، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج^(١١٧).

(١١٧) انظر S/PV.6345، و S/PV.6438، و S/PV.6575، و S/PV.6687.

والمعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإذا أبرزت التطورات الإيجابية، قالت إنه، بالرغم من الانقسامات على الجبهة السياسية، فإن تحاور الحكومة مع المعارضة كان انفراجا سياسيا رئيسيا وغير متوقع. وحذرت من أنه إن كانت ديناميكية السلام التي بدأت بين الحكومة والمجموعات السياسية-العسكرية تمنح فرصة حقيقية للسلام في البلد، فإن انعدام التمويل بغية استكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشروع في المرحلة الثانية من إصلاح قطاع الأمن يمكن أن يضع البلد على حافة الكارثة^(١١٦).

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اتخذ المجلس القرار ٢٠٣١ (٢٠١١) الذي أعرب فيه عن القلق من عدم بسط الدولة سلطتها خارج العاصمة، الأمر الذي أفضى إلى فراغ أمني خطير في أنحاء كثيرة من البلد، وأهاب فيه بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة كافة مواصلة الالتزام بعملية المصالحة الوطنية عن طريق الامتثال التام للتوصيات التي أفضى إليها الحوار السياسي الشامل الذي انتهى في عام ٢٠٠٨. كما طالب الجماعات المسلحة كافة بأن تتعاون مع الحكومة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأكد المجلس على أهمية إصلاح قطاع الأمن

(١١٦) S/PV.6687، الصفحات ٢-٧.

الجلسات: الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٣٤٥ ٢٨ حزيران/ يونيه ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/295)		جمهورية أفريقيا الوسطى	المثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين
٦٤٣٨ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/584)		جمهورية أفريقيا الوسطى	المثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين
٦٤٤٤ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2010/584)		جمهورية أفريقيا الوسطى		S/PRST/2010/26
٦٥٧٥ ٧ تموز/يوليه ٢٠١١	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/311)		جمهورية أفريقيا الوسطى	المثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعويين

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٦٨٧	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)		جمهورية أفريقيا الوسطى (رئيس الوزراء)	الممثلة الخاصة للأمين العام، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام	جميع المدعوين	
٦٦٩٦	تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/739)	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، وغابون، فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا المتحدة الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/2011/785)				القرار ٢٠٣١ (٢٠١١) ١٥-٠٠

٩ - الحالة في غينيا - بيساو

عرض عام

وعلاوة على ذلك، جدد المجلس مرتين ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو^(١١٨)، لفترة سنة واحدة و ١٤ شهراً، على التوالي^(١١٩).

١٥ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠: تقديم إحاطة واعتماد بيان رئاسي

في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس

(١١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(١١٩) القرار ١٩٤٩ (٢٠١٠) و ٢٠٣٠ (٢٠١١).

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن تسع جلسات مخصصة للحالة في غينيا - بيساو واتخذ قرارين واعتمد بياناً رئاسياً واحداً. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو ورئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام بشأن الحالة السياسية والأمنية المحيطة بالعصيان العسكري الذي وقع في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وكذلك التطورات المتعلقة بالجهود المبذولة في مجالي إصلاح قطاع الأمن ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة.